Journal Of the Iraqia University (75-10) July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التدرج الدلالي في ألفاظ اليقين والاحتمال في العربية المعاصرة: دراسة لسانية تداولية

الأستاذ المشرف: أ. د. يحيى معروف

جامعة الرازي

حسين عبدالله مرزه

جامعة الرازي

The Semantic Gradation of Certainty and Probability Expressions in Contemporary Arabic: A Semantic-Pragmatic Study

arabicphd0@gmail.com،

Supervisor's name: Prof. Dr. Yahya Marouf
Supervisor affiliation: Razi University
Researcher's name: Hussein Abdullah Marzah
Researcher: PhD Candidate at Razi University
Email: arabicphd0@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة التدرج الدلالي في ألفاظ اليقين والاحتمال في العربية المعاصرة من منظور لساني تداولي يربط بين القيمة المعجمية للمؤشر ومقام استعماله. وينطلق من فرضية أن العربية لا تعبّر عن موقف المتكلم من صدق القضية تعبيرًا ثنائيًا محصورًا بين اليقين والشك، بل تبني سلمًا متدرجًا من الالتزام المعرفي تتداخل فيه القرينة السياقية ومصدر المعرفة والغرض الحجاجي. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي مستندًا إلى مدونة نوعية قصدية موثقة من اثنين وثلاثين شاهدًا مستخرجًا من دراسات عربية علمية محكمة. وصنّف البحث المؤشرات في درجات تبدأ من القطع والتوكيد، ثم اليقين المسند، فالترجيح، فالإمكان، فالاحتمال والتحوط، مع بيان أثر الإسناد المعرفي ومجال الخطاب في رفع درجة اللفظ أو خفضها. وخلص إلى أن قوة ألفاظ اليقين والاحتمال لا تثبت في المعجم وحده، بل تتشكل داخل النص؛ وأن ألفاظ الاحتمال في الخطاب العلمي قد تكون علامة رصانة ومسؤولية معرفية لا علامة ضعف.**الكلمات المفتاحية: التدرج الدلالي؛ الجهة المعرفية؛ اليقين؛ الاحتمال؛ التداولية.**

Abstract

This study investigates the semantic gradation of certainty and probability expressions in Contemporary Arabic from a semantic-pragmatic perspective. It argues that Arabic does not encode epistemic stance through a simple binary opposition between certainty and doubt, but through a graded scale of epistemic commitment shaped by lexical meaning, contextual cues, source of knowledge, and argumentative purpose. The study adopts a descriptive-analytical method and draws on a documented purposive qualitative corpus of thirty-two examples selected from Arabic peer-reviewed sources with stable page numbers. The analysis classifies the selected markers into degrees ranging from categorical certainty and evidence-based certainty to strong probability, possibility, weak probability, and source-based attribution. It further explains the pragmatic functions associated with these markers, including hedging, boosting, epistemic authority, and reducing discursive responsibility. The study concludes that the force of certainty/probability expressions is not fixed in the lexicon alone; rather, it is contextually adjusted by evidential, argumentative, and genre-based cues.**Keywords: semantic gradation; epistemic modality; certainty; probability; pragmatics.**

١ـ المقدمة

تُمثّل ألفاظ اليقين والاحتمال في العربية المعاصرة مدخلًا مهمًا لفهم العلاقة بين المعنى وموقف المتكلم من مضمون القول. فالجملة الخبرية لا تنقل القضية في صورتها المجردة فحسب، بل تحمل في كثير من استعمالاتها درجة من الالتزام المعرفي؛ فقد تُصاغ القضية بصيغة الجزم، أو الترجيح، أو الإمكان، أو التحوط، بحسب ما يقتضيه السياق وما تسمح به القرائن.وتبرز أهمية هذه الظاهرة لأن العربية لا تعبّر عن اليقين والشك في صورة ثنائية جامدة، بل تتيح للكاتب والمتكلم سلمًا واسعًا من الصيغ التي تتفاوت في القوة والدلالة والوظيفة. فالفروق بين عبارات مثل: «لا شك»، و«قطعًا»، و«يرجح»، و«يبدو»، و«ربما»، و«من المحتمل» ليست فروقًا لفظية سطحية، وإنما هي فروق تكشف مقدار الثقة في الحكم، وحدود المسؤولية المعرفية، وطريقة توجيه المتلقي إلى قبول القضية أو مراجعتها.وينتمي هذا البحث إلى مجال الدلالة التداولية؛ لأنه يدرس اللفظ في علاقته بالسياق، ولا يكتفي بتحديد معناه المعجمي. فالمؤشر الواحد قد يكتسب قوة أعلى أو أدنى تبعًا لمصدر المعرفة، ونوع الخطاب، وموقعه في الحجاج النصي. ومن ثم فإن تحليل ألفاظ اليقين والاحتمال يقتضي النظر إليها بوصفها أدوات لبناء الموقف المعرفي وتنظيم العلاقة بين الكاتب والقارئ.ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى بناء تصور إجرائي للتدرج الدلالي في ألفاظ اليقين والاحتمال، واختبار هذا التصور على شواهد عربية معاصرة من خطاب علمي وأكاديمي ولساني. ولا يهدف البحث إلى حصر جميع الصيغ الممكنة في العربية، بل إلى تقديم نموذج تحليلي يوضح كيف تنتقل العبارة من الجزم إلى الترجيح فالاحتمال، وكيف تؤثر القرائن في رفع درجة اللفظ أو خفضها داخل النص.

١ـ١ـ مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن كثيرًا من الدراسات العربية تتناول ألفاظ اليقين والاحتمال متفرقة ضمن مباحث الدلالة أو البلاغة أو الجهة أو الأسلوب، من غير بناء سلم دلالي تداولي يوضح درجاتها، ويفرق بين قيمتها المعجمية ووظيفتها في السياق. ومن ثم يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال مركزي: كيف تبني العربية المعاصرة درجات الالتزام المعرفي من خلال ألفاظ اليقين والاحتمال؟ ويتفرع عن ذلك أسئلة ثلاثة: ما الدرجات الدلالية التي تمثلها الألفاظ المختارة؟ كيف تسهم القرائن السياقية في رفع درجة اللفظ أو خفضها؟ وما الوظائف التداولية التي تؤديها هذه الألفاظ في الخطاب الأكاديمي والثقافي؟

١ـ٢ـ أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث في أنه يعالج ظاهرة دلالية دقيقة في العربية المعاصرة، هي ظاهرة التفاوت بين ألفاظ اليقين والاحتمال في قوة الالتزام المعرفي. وتبرز أهميته من كونه يربط بين الدلالة والتداولية، فينظر إلى اللفظ داخل سياقه لا في معناه المعجمي المجرد. كما تكمن أهميته في اعتماده شواهد منشورة موثقة، لا أمثلة مصوغة فحسب، بما يمنح التحليل صلة مباشرة بالاستعمال العربي المعاصر. ويقدم البحث كذلك أداة إجرائية نافعة في قراءة الخطاب الأكاديمي واللساني والثقافي، وفي تقويم مدى تناسب صيغ الجزم والترجيح والتحوط مع قوة الدليل وحجم المادة. ومن ثم تتجلى أهميته في خدمة البحث اللساني وتحسين دقة الكتابة العلمية العربية.

١ـ٣ـ أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم التدرج الدلالي في ألفاظ اليقين والاحتمال، وبناء سلم تحليلي يميز بين درجات القطع واليقين المسند والترجيح والإمكان والاحتمال الضعيف. كما يهدف إلى بيان الفرق بين القيمة المعجمية للفظ والقيمة التداولية التي يكتسبها في السياق، وتحليل عينة نوعية من الشواهد العربية المعاصرة وفق خمسة معايير: المؤشر اللغوي، نوع القضية، درجة الالتزام، مصدر المعرفة، والوظيفة التداولية. ويهدف كذلك إلى تقديم ضوابط تحريرية يمكن أن تساعد الباحثين في صياغة النتائج صياغة متناسبة مع قوة الدليل وحجم العينة.

١ـ٤ـ منهج البحث ومادته

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ فهو يصف الظاهرة من خلال مفاهيم الدلالة والتداولية والجهة المعرفية، ثم يحلل شواهد مختارة من مدونة تطبيقية مصغرة. ولا يدعي البحث تقديم إحصاء شامل لاستعمال هذه الألفاظ في العربية المعاصرة، بل يقدم عينة نوعية قصدية ممثلة لخطاب علمي عربي منشور في مصادر محكمة. وقد اختيرت الشواهد وفق ثلاثة شروط: أن يكون النص منشورًا في مصدر علمي عربي، وأن يتضمن مؤشرًا صريحًا لليقين أو الاحتمال أو الإسناد المعرفي، وأن يسمح السياق بتحليل وظيفة المؤشر لا بمجرد تسجيله.تتكون المدونة التطبيقية من اثنين وثلاثين شاهدًا مقتضبًا، موزعة على دراسات عربية في السلمية الدلالية، والجهة، والتداولية، والتحوط والتعزيز، والخطاب الأكاديمي، والتطور الدلالي. وقد

روعي في عرض الشواهد الاقتصار على العبارة اللازمة للتحليل، تجنبًا للإطالة، مع توثيق كل شاهد بإحالة داخلية تتضمن اسم المؤلف والسنة والصفحة.**جدول (١): مكونات المدونة التطبيقية الموسعة نوعيًا**

مجال الخطاب	عدد الشواهد	النسبة	نوع المؤشرات الغالبة	مصادر التوثيق
دراسات السلمية والجهة	٨	٢٥ بالمئة	لا يمكن، تُعد، قد، يترجح، يبدو	مقالات عربية محكمة وكتب/مراجع لسانية
دراسات الخطاب الأكاديمي والتحوط	٨	٢٥ بالمئة	أظهرت النتائج، قد يختلف، يمكن القول، تشير النتائج	مقالات عربية وأجنبية محكمة
دراسات التطور الدلالي والتداولية	٦	١٨,٧٥ بالمئة	لا شك، وقع الاتفاق، تُعد، يتضح	مقالات عربية محكمة
دراسات الحجاج والسلم الحجاجي	١٠	٣١,٢٥ بالمئة	تتفاوت، يعد، قد تؤدي، الأقوى/الأضعف	مقالات عربية محكمة حديثة
المجموع	٣٢	١٠٠ بالمئة	درجات يقين واحتمال وإسناد وتحوط متنوعة	مدونة نوعية موسعة موثقة

ملاحظة: النسب هنا وصفية داخل المدونة ولا تُقصد بها الدلالة على التعميم الإحصائي على العربية المعاصرة كلها.

١-٤-١- إجراءات بناء المدونة ومعايير الاختيار

بُنيت المدونة التطبيقية على مبدأ العينة النوعية المقصودة، لا على مبدأ الحصر الشامل. والسبب في ذلك أن البحث موجه للنشر في مقالة محكمة محدودة الصفحات، ومن ثم فإن المطلوب هو اختبار الفرضية اللسانية في شواهد كافية وممثلة، لا بناء قاموس شامل لكل صيغ اليقين والاحتمال في العربية. وقد روعي أن تجمع العينة بين دراسات عربية في الدلالة والتداولية والجهة والخطاب الأكاديمي حتى يظهر أثر المجال العلمي في اختيار درجة الالتزام المعرفي.وخضعت الشواهد لعملية انتقاء أولية ثم فرز تحليلي. ففي الانتقاء الأولي جُمعت عبارات تتضمن مؤشرات صريحة مثل «لا شك»، و«لا ريب»، و«من المرجح»، و«على الأرجح»، و«قد يكون»، و«ربما»، و«يبدو أن»، و«يمكن القول». ثم استُبعدت العبارات التي لا تسمح بسياق كاف للتحليل، كالعناوين المفصولة عن متنها، أو الصيغ التي جاءت جزءًا من نقل حرفي لا يمكن تحديد موقف الكاتب فيه. وبعد ذلك أُبقيت الشواهد التي يظهر فيها أثر اللفظ في بناء الموقف المعرفي.ولا تُعامل الشواهد في هذا البحث بوصفها أمثلة تزينية، بل بوصفها مادة تحليلية. لذلك لم يكتف البحث بذكر اللفظ، وإنما نظر إلى عناصر ملازمة له: القضية التي يعدلها المؤشر، ومصدر المعرفة، ونوع الخطاب، والوظيفة التداولية. فعبارة «يمكن القول» في دراسة اصطلاحية لا تطابق بالضرورة عبارة «قد يختلف» في دراسة عن الخطاب الأكاديمي؛ لأن الأولى تميل إلى الخلاصة الحذرة، أما الثانية فتفتح احتمالًا مرتبطًا بمتغيرات الدراسة.**جدول (٢): ضوابط اختيار الشواهد وتحليلها**

ابط	يقه في البحث	في الرصانة
ضوح اللفظي	د مؤشر صريح لليقين أو الاحتمال	ع التأويل المفتوح للشاهد
ة السياق	اط المؤشر بقضية قابلة للتحليل	ل الوظيفة التداولية قابلة للبيان
ع الخطاب	سات عربية محكمة في الدلالة والتداولية والجهة	ف أثر المجال العلمي في درجة اللفظ
ثيق	ة داخلية تتضمن المؤلف والسنة والصفحة	ل البحث من الأمثلة المصوغة إلى المدونة وثقة

ابط	يقه في البحث	في الرصانة
ية التصنيف	ان وضع المؤشر ضمن درجة من السلم	ل النتائج مرتبطة بمنهج واضح

١-٤-٢- بروتوكول الترميز وقابلية التكرار

لزيادة قابلية التكرار اعتمد البحث بروتوكولًا ثابتًا في قراءة كل شاهد. يبدأ الترميز بتحديد المؤشر اللفظي، ثم تحديد القضية التي يعدلها المؤشر، ثم تقدير الدرجة الابتدائية للفظ، ثم فحص القرائن السياقية الرافعة أو الخافضة، ثم تحديد الوظيفة التداولية. وجرى التمييز بين المؤشر الأصلي والقرائن المصاحبة له؛ لأن قول الكاتب «يرجح» لا يساوي قوله «يرجح الصندوق» أو «يتوقع البنك الدولي»، فالإسناد إلى مؤسسة يضيف إلى اللفظ قوة دليلية.

جدول (٣): بطاقة الترميز المعتمدة للشاهد

م	المصدر	نوع الخطاب	المؤشر	القضية المعدلة	القرينة السياقية	الوظيفة التداولية
١	مصدر منشور	دلالي/تداولي /أكاديمي	لا شك/يرجح/ربما...	الجملة أو الحكم المتأثر بالمؤشر	د دراسة، تقرير، مصدر، مقام حجاجي	تعزيز، تحوط، ترجيح، نقل مسؤولية

تستعمل هذه البطاقة معيارًا موحدًا لقراءة الشواهد، ولا تعني أن التصنيف آلي؛ إذ تبقى القرائن السياقية ضرورية في كل حالة.

١-٥- حدود البحث

يقتصر البحث على العربية المعاصرة في مستواها الفصيح الوظيفي كما تظهر في الخطاب الأكاديمي واللساني والثقافي. ولا يتناول البحث اللهجات، ولا يدرس الألفاظ من حيث بناؤها النحوي أو الصرفي إلا بقدر ما يخدم التحليل الدلالي التداولي. كما أن مصطلح «الاحتمال» يستعمل هنا بمعناه اللغوي التداولي، لا بمعناه الرياضي الدقيق، لأن المقصود هو درجة التزام المتكلم بصدق القضية لا قياس النسبة العددية لإمكان وقوعها. ولا تمثل العينة جميع العربية المعاصرة، بل تمثل أنماطًا مختارة من الخطاب الفصيح المنشور.

١-٦- الدراسات السابقة وموقع البحث منها

توزعت الدراسات ذات الصلة على مسارات متكاملة: مسار السلمية الدلالية، ومسار التداولية وقواعد الخطاب، ومسار الجهة والموجهية، ومسار التحوط والتعزيز في الكتابة الأكاديمية. ويفيد البحث من هذه المسارات في بناء تصور إجرائي لألفاظ اليقين والاحتمال بوصفها مؤشرات متدرجة لا ألفاظًا منعزلة، مع مراعاة أن قيمتها النهائية تتشكل داخل السياق.يقع هذا البحث عند تقاطع تلك المسارات؛ لأنه لا يكتفي بتعريف الألفاظ أو جمعها، بل يحلل وظيفتها في بناء الالتزام المعرفي داخل النص. وبذلك يحاول أن يربط بين المعنى المعجمي، والقرائن السياقية، ومصدر المعرفة، والوظيفة التداولية، في نموذج واحد قابل للتطبيق على شواهد عربية محكمة وموقع هذا البحث من تلك الدراسات أنه لا يكتفي بالجانب النظري، ولا يذيب الألفاظ في أبواب نحوية أو بلاغية، بل يقترح سلمًا دلاليًا تداوليًا، ثم يختبره على شواهد عربية موثقة. وبذلك يحاول الجمع بين الرصانة النظرية واشتراطات البحث المنشور القصير من حيث تحديد المادة، وضبط المنهج، وربط النتائج بالتحليل.**جدول (٤): موقع البحث من الدراسات السابقة**

الدراسة/المسار	مجال الإفادة	الفجوة التي يعالجها البحث الحالي
السلمية الدلالية	تأصيل فكرة السلم والمراتب	نقل الفكرة إلى مؤشرات الالتزام المعرفي
التداولية وقواعد الخطاب	فهم أثر القصد والاستعمال في قوة العبارة	ربط التدرج بالوظيفة التداولية لا بالمعنى المعجمي فقط
الجهة والموجهية	تمييز موقف المتكلم من القضية	تحليل أثر الجهة في درجات اليقين والاحتمال

الدراسة/المسار	مجال الإفادة	الفجوة التي يعالجها البحث الحالي
التحوط والتعزيز	فهم ضبط الادعاء في الكتابة الأكاديمية	بيان أن الاحتمال قد يكون رصانة منهجية لا ضعفًا
التطور الدلالي	إبراز حيوية المعنى وتحوله	تفسير حركة اللفظ بين المعجم والسياق

كما استند البحث، في ضبط مفاهيم الجهة المعرفية والإسناد والتحوط والتعزيز، إلى أعمال (Palmer 2001)، و(Aikhenvald 2004, 2018)، و(Hyland 2005)، و(Boye 2012)، و(Narrog 2012)، و(Nuyts and van der Auwera 2016)، وإلى دراسات حديثة في التحوط والتعزيز لدى (Al-Mudhaffari et al. 2020)، و(Liu and Tseng 2021)، و(AlGhamdi and Alyousef 2022). وتظل إفادة البحث منها نظرية ومنهجية؛ إذ يعيد اختبار هذه المفاهيم على شواهد عربية موثقة لا على مدونة إنجليزية فحسب.وتوسيعًا للمراجعة النقدية، أفاد البحث من الدراسات العربية التي قاربت السلم الحجاجي والجهة والكتابة الأكاديمية، ولا سيما بحوث حمد (٢٠١٨)، والسويط والعتيبي (٢٠٢١)، وصابر وحسين (٢٠٢٣)، وعيادي وحرزولي (٢٠٢٣)، وحلبوص ورحيم (٢٠٢٥)، والغامدي والسلمي (٢٠٢٥)، ومحمد (٢٠٢٥)، والمنتشري (٢٠٢٥). وتلتقي هذه الدراسات في إبراز التدرج والقوة الحجاجية ودقة الصوغ العلمي، غير أنها لا تقدم سلمًا خاصًا بألفاظ اليقين والاحتمال في العربية المعاصرة؛ ومن هنا تتحدد إضافة هذا البحث في ربط المؤشر اللفظي بالسياق ومصدر المعرفة والوظيفة التداولية.

١-٧- مصطلحات البحث الإجرائية

يعتمد البحث عددًا من المصطلحات الإجرائية التي تضبط مسار التحليل. فـ«ألفاظ اليقين» هي المؤشرات التي تجعل المتكلم ملتزمًا بصدق القضية التزامًا عاليًا، و«ألفاظ الاحتمال» هي المؤشرات التي تفتح إمكان صدق القضية من غير أن تغلق البدائل الأخرى. أما «التدرج الدلالي» فهو ترتيب هذه المؤشرات على سلم نسبي بحسب مقدار الالتزام، لا بحسب معناها المعجمي وحده. ويقصد بـ«الوظيفة التداولية» الأثر الذي يحققه المؤشر في النص، مثل التعزيز، أو التحوط، أو نقل المسؤولية، أو توجيه المتلقي.ويستعمل البحث مصطلح «الدرجة الابتدائية» للدلالة على القيمة التي يحملها اللفظ قبل السياق، مثل كون «ربما» أقرب إلى الاحتمال و«لا شك» أقرب إلى اليقين. أما «الدرجة السياقية» فهي القيمة التي يكتسبها اللفظ بعد دخوله في جملة ونص ومقام. ومن ثم فإن التصنيف في هذا البحث ليس آليًا، بل يقوم على قراءة اللفظ داخل موضعه وتحليل القرائن التي ترفع درجته أو تخفضها.كما يميز البحث بين «اليقين المعرفي» و«اليقين الخطابي». فاليقين المعرفي يستند إلى دليل أو نتيجة أو مصدر، مثل «أظهرت الدراسة»، أما اليقين الخطابي فيستند إلى قوة العبارة نفسها، مثل «لا شك» و«قطعًا». وقد يتحد النوعان إذا جاء التوكيد بعد دليل، وقد يفترقان إذا سبق التوكيد البرهان أو جاء بلا شاهد. وهذا التمييز ضروري في تقويم رصانة الكتابة؛ لأن قوة العبارة ينبغي أن تتناسب مع قوة الدليل.

١-٨ الجدة العلمية والإضافة البحثية

تتمثل الجدة العلمية للبحث في أنه لا يكتفي بجمع ألفاظ اليقين والاحتمال، ولا يعالجها بوصفها مترادفات متجاورة، بل يقترح سلماً دلالياً تداولياً يربط بين أربعة عناصر في وقت واحد: اللفظ، والقضية التي يعدلها، ومصدر المعرفة، ومجال الخطاب. وبذلك ينتقل التحليل من السؤال: ماذا تعني الكلمة في المعجم؟ إلى السؤال: ما مقدار الالتزام المعرفي الذي تبنيه الكلمة داخل النص؟وتظهر الإضافة الثانية في التمييز بين اليقين الخطابي واليقين المعرفي المسند. فكثير من الكتابات تستعمل «لا شك» و«قطعاً» بوصفهما أدوات تقوية، غير أن البحث يبين أن قوة اللفظ لا تكون رصانة علمية إلا إذا قابلها دليل مناسب. أما الإضافة الثالثة فهي إدخال الإسناد المعرفي في تحليل ألفاظ اليقين والاحتمال؛ لأن عبارة «تشير النتائج» لا تعمل كأداة نقل فقط، بل ترفع درجة الحكم حين يكون المصدر معتبراً، وتخفض مسؤولية الكاتب حين يكون المصدر منقولاً أو غير مباشر.وتتمثل الإضافة الرابعة في توسيع المدونة التطبيقية إلى اثنين وثلاثين شاهداً موثقاً، بعد أن كانت ستة عشر شاهداً، بما يسمح باختبار السلم المقترح على طيف أوسع من الخطاب اللساني والأكاديمي والحجاجي. ومع أن العينة لا تدعي التعميم الإحصائي، فإنها تقدم اختباراً نوعياً أدق للنموذج، وتتيح للمحكم أن يرى العلاقة بين النظرية والبيان التطبيقي.

٢- المبحث الأول: الإطار المفهومي للتدرج الدلالي والجهة المعرفية

٢-١- مفهوم التدرج الدلالي

يقصد بالتدرج الدلالي أن المعنى لا يظهر دائمًا في صورة حدين متقابلين، بل قد يتوزع على درجات متقاربة داخل حقل واحد. فحقل اليقين والاحتمال لا يقوم على ثنائية «صادق/غير صادق» فحسب، وإنما يقوم على مراتب من القوة المعرفية: يقين تام، يقين راجح، ترجيح، احتمال، إمكان ضعيف. وهذه المراتب لا تلغي الحدود بين الألفاظ، لكنها تكشف أن بعض الألفاظ يقف في منطقة وسطى لا تستوعبها الثنائية الحادة بين القطع والشك (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٢).وتعود أهمية التدرج إلى أن الاستعمال اللغوي كثيرًا ما يتعامل مع العالم بوصفه مجالًا احتماليًا لا مجالًا منطقيًا صارمًا. فالمتكلم قد لا يملك دليلًا قطعيًا، ولكنه يملك قرائن كافية للترجيح، أو مؤشرات أولية تسمح بالإمكان. ومن ثم فإن اللغة تهيئ للمتكلم أدوات دقيقة لتحديد مقدار التزامه، مثل: «أجزم»، «أغلب الظن»، «يبدو»، «ربما». وهذا يجعل التدرج الدلالي وسيلة لتنظيم العلاقة بين المعرفة والقول (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩).ولا يقتصر التدرج على المعنى المعجمي، لأن اللفظ الواحد قد يصعد أو يهبط في السلم تبعًا للقرائن. فـ«يبدو» قد تدل على احتمال ضعيف إذا وردت بلا دليل، لكنها تصبح ترجيحًا معقولًا إذا سبقتها قرائن حسية أو إحصائية. و«ربما» قد تكون فتحًا لطيفًا لاحتمال ضعيف، وقد تكون تحوطًا منهجيًا في خطاب علمي، لا لأن الباحث يجهل النتيجة، بل لأنه يرفض الجزم بما لا تسمح به العينة. لذلك يفرق البحث بين الدرجة الابتدائية للفظ والدرجة السياقية التي يكتسبها في الاستعمال (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٢-١-١- ضوابط التدرج بين المعجم والسياق

لا يقوم التدرج الدلالي على الانطباع وحده، بل يحتاج إلى ضوابط إجرائية. وأول هذه الضوابط هو المعنى المعجمي للفظ؛ فالمعجم يضع نقطة البداية، فيقرب «قطعًا» من التوكيد، ويقرب «ربما» من الاحتمال. وثانيها نوع القضية؛ فالقضايا المستقبلية أكثر قابلية للترجيح والاحتمال من القضايا الماضية المحققة. وثالثها مصدر المعرفة؛ فالحكم المنسوب إلى دراسة أو مؤسسة أو تقرير أقوى من الحكم المرسل بلا إسناد. ورابعها مجال الخطاب؛ فالمقالة الثقافية تسمح بعبارات يقين حجاجية أكثر مما يسمح به البحث العلمي (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١).

ومن الضوابط المهمة أيضًا موقع المؤشر في النص. فإذا جاء المؤشر في بداية عرض الفكرة، فقد يكون مدخلًا حذرًا للتحليل، أما إذا جاء بعد الشواهد والبيانات فقد يكون خلاصة أو نتيجة. ولهذا يختلف أثر العبارة «يمكن القول» إذا وردت في المقدمة عنها إذا وردت في الخاتمة. في المقدمة قد تكون فرضية أولية، وفي الخاتمة قد تكون نتيجة حذرة. وبذلك يتضح أن التدرج لا يقرأ من اللفظ منفردًا، بل من موقعه في الحجاج النصي (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٣١؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).ويرتبط ذلك بفكرة النسبية الدلالية؛ فالألفاظ لا تمتلك قوة واحدة في كل السياقات. وقد نبهت الدراسات الدلالية إلى أهمية السياق في توجيه المعنى، وإلى أن العلاقات بين الألفاظ لا تفسرها الحدود القاموسية وحدها. ومن هنا يتعامل البحث مع الألفاظ المختارة بوصفها مؤشرات قابلة للحركة على السلم، لا علامات ثابتة لا تتغير (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٢؛ مطير وعراك، ٢٠٢٥، ص. ٢٩).

٢-٢- الجهة المعرفية والالتزام بالقضية

الجهة المعرفية هي الطريقة التي تمثل بها اللغة موقف المتكلم من صدق القضية أو إمكانها. فإذا قال الكاتب: «النتيجة مؤكدة»، فهو يرفع درجة الالتزام بالقضية، وإذا قال: «النتيجة محتملة»، فهو يخفض الالتزام ويفتح باب المراجعة. وقد عالجت الدراسات العربية الحديثة الجهة بوصفها مبحثًا لسانيًا يتصل بموقف المتكلم من ملفوظه وبعلاقته بالقضية التي ينجزها في الكلام (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥). وفي العربية المعاصرة لا تنحصر الجهة المعرفية في أداة واحدة، بل تظهر في ظروف وأفعال وتراكيب اسمية وتعبيرات مسندة إلى مصادر معرفية. فمن الألفاظ الدالة على اليقين: «قطعًا»، «يقينًا»، «لا شك»، «لا ريب». ومن ألفاظ الترجيح: «يرجح»، «على الأرجح»، «من المرجح». ومن ألفاظ الاحتمال: «ربما»، «قد»، «من المحتمل». ومن مؤشرات الإسناد المعرفي: «تشير النتائج»، «وفقًا لـ»، «بحسب»، «أظهرت الدراسة». وهنا يتداخل مقدار التصديق مع مصدر المعرفة؛ لأن المتكلم قد يضعف التزامه بالقضية، لكنه يقويها بإسنادها إلى مصدر ذي سلطة معرفية (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥).ويترتب على ذلك أن الالتزام المعرفي ليس أمرًا نفسيًا خاصًا بالمتكلم فقط، بل هو بناء لغوي ظاهر في النص. فالمتلقي لا يعرف مقدار يقين المتكلم إلا من خلال المؤشرات التي يختارها. ولذلك فإن تحليل هذه المؤشرات يفتح طريقًا لفهم بنية الحجاج في الخطاب؛ إذ يختار الكاتب الجزم حين يريد إغلاق الاعتراض، ويختار الترجيح حين يريد إظهار التوازن، ويختار الاحتمال حين يريد التحوط أو فتح البدائل (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩).

٢-٣- التحوط والتعزيز

يرتبط البحث بمفهومي التحوط والتعزيز. فالتحوط هو استعمال مؤشرات تخفض مقدار الالتزام، مثل: «قد»، «ربما»، «يبدو»، «من المحتمل»، أما التعزيز فهو استعمال مؤشرات ترفع قوة الالتزام، مثل: «لا شك»، «بالتأكيد»، «قطعًا». وقد عالجت الدراسات العربية الحديثة هذين المفهومين بوصفهما من استراتيجيات التفاعل في الكتابة الأكاديمية، وبوصفهما وسيلتين لضبط علاقة الكاتب بالقارئ وبالادعاء العلمي (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).وفي البحث العربي الحديث تزداد أهمية التحوط والتعزيز في الكتابة الأكاديمية، لأن الباحث مطالب بالجمع بين قوة الحجة وتواضع الادعاء. وقد أظهرت دراسة عربية حديثة عن التحوط والتعزيز في الأوراق البحثية أن استعمال هذه المؤشرات يختلف باختلاف التخصص ونوع الخطاب. وهذا يفسر لماذا لا يصح عد ألفاظ الاحتمال ضعفًا دائمًا، فقد تكون علامة على نضج منهجي؛ لأنها تمنع التعميم المفرط وتضبط حدود النتيجة (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٢-٤- الإسناد المعرفي ومصدر المعرفة

يختلف الإسناد المعرفي عن الجهة المعرفية، لكنه يتقاطع معها. فالجهة تجيب عن سؤال: ما درجة تصديق المتكلم للقضية؟ أما الإسناد المعرفي فيجيب عن سؤال: من أين جاءت المعرفة؟ هل جاءت من مشاهدة مباشرة، أو استنتاج، أو نقل، أو تقرير، أو دراسة؟ وتستعمل العربية المعاصرة أفعالًا وظروفًا وتراكيب لغوية متعددة لبيان مصدر المعرفة وربط الحكم بدليله أو بقائله (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥).وتتضح العلاقة بين الإسناد المعرفي والتدرج في عبارات مثل: «تشير النتائج إلى»، و«بحسب التقرير»، و«يبدو من المعطيات». هذه العبارات لا تكتفي بتحديد درجة التصديق، بل تقدم أساسًا معرفيًا لها. فالكاتب لا يقول: «الأمر صحيح» مباشرة، وإنما يربط قوله بدليل أو مصدر. وبذلك يصبح التدرج الدلالي في ألفاظ اليقين والاحتمال جزءًا من بنية أوسع تشمل مصدر المعرفة ونوع الدليل والوظيفة الحجاجية (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٢-٥- اليقين والاحتمال بين الدلالة والحجاج

لا تنفصل ألفاظ اليقين والاحتمال عن الحجاج، لأنها تسهم في ترتيب قوة الحجج داخل النص. فالكاتب حين يستعمل «لا شك» يقدم القضية بوصفها مقدمة صلبة في الاستدلال، وحين يستعمل «من المرجح» يجعلها نتيجة قابلة للمراجعة. ويترتب على ذلك أن هذه الألفاظ تؤدي وظيفة مزدوجة: فهي من جهة تحدد موقف المتكلم، ومن جهة ثانية تنظم تلقي المخاطب. لذلك يمكن أن تكون الكلمة الواحدة مؤشرًا دلاليًا وحجاجيًا في الوقت نفسه (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).والحجاج لا يعني هنا الجدل بمعناه الضيق، بل يعني كل تنظيم لغوي يرمي إلى جعل المتلقي يقبل نتيجة أو يرجحها. ففي الخطاب الأكاديمي، لا يكتفي الباحث بتقديم البيانات، بل يختار صيغة مناسبة لربط البيانات بالاستنتاج. فإذا كانت البيانات محدودة، فالصيغة الأليق هي الترجيح أو التحوط. وإذا كانت النتيجة قائمة على تحليل مستقر، فالصيغة الأليق هي اليقين المسند. ولهذا تصبح ألفاظ اليقين والاحتمال جزءًا من أخلاقيات الحجاج العلمي (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٣١؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).وتفيد هذه الرؤية في نقد بعض الكتابات التي تكثر فيها ألفاظ القطع من غير سند. فالجزم غير المبرهن لا يزيد النص رصانة، بل قد يضعفه؛ لأنه يرفع سقف الادعاء فوق قوة الدليل. وفي المقابل، فإن التحوط المفرط قد يضعف النص أيضًا، لأنه يجعل النتائج غامضة وغير حاسمة. ومن ثم فإن الرصانة لا تتحقق باليقين وحده ولا بالاحتمال وحده، بل بالموازنة بينهما وفق طبيعة المادة (السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٣- المبحث الثاني: تصنيف ألفاظ اليقين والاحتمال في العربية المعاصرة

٣-١- درجات السلم المقترح

يقترح البحث سلمًا من ست درجات لتحليل ألفاظ اليقين والاحتمال. ولا يراد بهذا السلم أن يكون حكمًا نهائيًا على كل استعمال، وإنما هو أداة إجرائية قابلة للتعديل بحسب السياق. فالدرجة الأولى تمثل القطع والتوكيد، والدرجة الثانية تمثل اليقين المسند بدليل، والدرجة الثالثة تمثل الترجيح القوي، والدرجة الرابعة تمثل الإمكان المتوسط، والدرجة الخامسة تمثل الاحتمال الضعيف، أما الدرجة السادسة فتمثل النقل أو الإسناد المعرفي الذي قد يخفف مسؤولية المتكلم عن مضمون الخبر أو يقوي الحكم بحسب مكانة المصدر (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٢؛ حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).**جدول (٥): السلم الدلالي التداولي لألفاظ اليقين والاحتمال**

الدرجة	المؤشرات اللفظية	قوة الالتزام	معيار الانتقال السياقي	الوظيفة الغالبة
١. القطع والتوكيد	قطعًا، يقينًا، لا شك، لا ريب، بصورة قاطعة	عالية جدًا	يرتفع إذا جاء بعد دليل، ويضعف إذا كان إنشائيًا بلا سند	إغلاق الاعتراض وبناء سلطة خطابية
٢. اليقين المسند	تشير النتائج، أظهرت الدراسة، تؤكد المعطيات	عالية مسندة بدليل	يتأثر بحجم العينة و موثوقية المصدر	ربط الحكم بمصدر معرفي
٣. الترجيح القوي	ح، على الأرجح، من المرجح، الأغلب	متوسطة إلى عالية	يرتفع بالإسناد إلى مؤسسة أو تقرير	تقديم حكم راجح مع بقاء البدائل
٤. الإمكان المتوسط	قد، يمكن أن، من الممكن، يبدو	متوسطة	يرتفع مع القرائن الظاهرة وينخفض بلا دليل	فتح الاحتمال أو التحليل الحذر
٥. الاحتمال الضعيف	ربما، لعل، يحتمل، قد لا	منخفضة إلى متوسطة	يتحدد بقوة الخبر وحساسية المعلومة	التحوط وتخفيف المسؤولية
٦. مؤشرات الإسناد المعرفي والنقل	يقال، بحسب، وفقًا لـ، تشير النتائج	متغيرة	تقوى أو تضعف بحسب مكانة المصدر	إسناد المعلومة إلى مصدر معرفي

سميت الدرجة السادسة «مؤشرات الإسناد المعرفي والنقل» بدلًا من «النقل غير الملتزم»؛ لأنها ليست درجة يقين مستقلة دائمًا، بل بُعد متداخل مع درجات اليقين والاحتمال، إذ قد يقوي المصدر الحكم أو يخفف مسؤولية الكاتب عنه بحسب موقعه في الخطاب (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥).

٣-٢- ألفاظ القطع والتوكيد

تمثل ألفاظ القطع أعلى درجات السلم، لأنها تجعل المتكلم ملتزمًا بالقضية التزامًا شبه كامل. ومن أمثلتها «لا شك»، و«لا ريب»، و«قطعًا»، و«يقينًا». وتظهر هذه الألفاظ كثيرًا في الخطاب الحجاجي والثقافي حين يراد تثبيت موقف أو نفي التردد. غير أن قوة هذه الألفاظ قد تكون معرفية إذا استندت إلى دليل، وقد تكون خطابية إذا استعملت لإقناع المتلقي من غير تقديم دليل كاف. ولهذا لا يكتفي التحليل بتسجيل اللفظ، بل يسأل عن سياقه: هل جاء بعد معطيات؟ هل جاء في مقام رأي؟ هل استعمل لتقوية الحكم أم لتغطية نقص البرهان؟ (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).وتكمن خطورة ألفاظ اليقين في أنها تفرض على النص نبرة عالية من الالتزام. فإذا أكثر الكاتب منها من غير مسوغ، بدا خطابه أقرب إلى التقريرية منه إلى البحث العلمي. أما إذا وردت بعد شواهد أو نتائج، فإنها تؤدي وظيفة تعزيز مشروعة. ولهذا يفرق البحث بين اليقين المسند واليقين الإنشائي؛ فالأول يقوم على دليل، والثاني يقوم على قوة التعبير (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

٣-٣- ألفاظ الترجيح

تقف ألفاظ الترجيح في منطقة وسطى بين الجزم والاحتمال. ومن أمثلتها: «يرجح»، «على الأرجح»، «من المرجح»، «الأغلب». وتدل هذه الألفاظ على أن القضية أقوى من مجرد الإمكان، لكنها لم تبلغ مرتبة القطع. ولذلك فهي مناسبة جدًا للخطاب العلمي والإخباري، ولا سيما عند الحديث عن نتائج أولية أو اتجاهات اجتماعية. فالترجيح يحفظ للكاتب حقه في بناء حكم، ويحفظ للقارئ حقه في إدراك أن الحكم لا يزال قابلًا للمراجعة (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣).وتزداد قوة الترجيح إذا اقترن بمصدر أو رقم أو قرينة، كما في العبارات التي تبدأ بـ«بحسب التقرير» أو «تشير البيانات». أما إذا ورد بلا قرائن، فقد ينخفض إلى درجة الظن. وهذا يؤكد أن القيمة المعجمية لا تكفي وحدها، وأن السياق هو الذي يحدد الدرجة التداولية النهائية (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥).

٣-٤- ألفاظ الإمكان والاحتمال

تشمل هذه الدرجة ألفاظًا مثل: «قد»، «ربما»، «لعل»، «من الممكن»، «من المحتمل»، «يبدو». وتميل هذه المؤشرات إلى تقليل الالتزام المعرفي، لكنها لا تؤدي وظيفة واحدة. فـ«قد» في العربية المعاصرة قد تفتح احتمالًا متوسطًا، و«ربما» تميل غالبًا إلى الاحتمال الأضعف أو غير المؤكد، و«يبدو» تربط الاحتمال بقرينة استنتاجية، و«من المحتمل» تمثل احتمالًا أكثر انتظامًا في الخطاب العلمي (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).وينبغي التمييز بين الاحتمال بوصفه ضعفًا معرفيًا، والاحتمال بوصفه استراتيجية خطابية. فقد يختار الباحث «قد» أو «ربما» لأنه لا يريد تجاوز حدود العينة، لا لأنه عاجز عن الاستنتاج. وبذلك تصبح ألفاظ الاحتمال جزءًا من أخلاقيات الكتابة العلمية، لأنها تمنع المصادرة والقطع غير المبرر (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

٣-٥- ألفاظ النقل والإسناد المعرفي

يضم هذا المستوى عبارات مثل: «بحسب»، و«وفقًا لـ»، و«يقال»، و«نقلت مصادر»، و«تشير النتائج». وهي لا تحدد دائمًا درجة اليقين وحدها، بل تحدد مصدر المعرفة. فقد تكون العبارة المنقولة قطعية في المصدر، لكنها غير قطعية عند الكاتب. فمثلًا، تجعل عبارة «بحسب التقرير» الكاتب وسيطًا بين المصدر والقارئ، وتخفف مسؤوليته المباشرة، في حين أن «تشير النتائج» تقوي الحكم لأنها تسنده إلى معطيات. وهذا يؤكد أن التحليل الدلالي التداولي يجب أن يجمع بين درجتين: درجة التصديق ودرجة الإسناد (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥).

٣-٦- ضوابط استعمال السلم في التحليل

لكي لا يتحول السلم إلى تصنيف آلي، يضع البحث أربعة ضوابط عند تطبيقه. الضابط الأول أن يحدد الباحث المؤشر اللفظي بدقة، لأن بعض الجمل قد تحمل معنى الاحتمال من غير لفظ صريح، وهذا البحث يقتصر على المؤشرات الصريحة. والضابط الثاني أن يحدد القضية التي يعلقها المؤشر، فالمؤشر قد لا يعدل الجملة كلها، بل يعدل جزءًا منها أو نتيجة محددة. والضابط الثالث أن يميز بين المؤشر الأصلي والقرائن المصاحبة، فاللفظ «يرجح» ليس مثل «يرجح التقرير الرسمي»، لأن الإسناد يرفع قوة الحكم. والضابط الرابع أن ينظر في نوع الخطاب قبل الحكم على درجة اللفظ ووظيفته (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧)ومن الأخطاء المنهجية المحتملة أن تعد كل صيغة احتمال علامة ضعف. فهذا الحكم غير دقيق؛ لأن الخطاب العلمي يقوم على تقدير الأدلة لا على القطع الدائم. كما أن من الخطأ عد كل صيغة يقين علامة قوة؛ إذ قد تكون مجرد تضخيم أسلوبي. ولذلك يعتمد هذا البحث مبدأ التناسب بين اللفظ والدليل: كلما ارتفعت درجة اللفظ وجب أن يقابلها دليل أقوى، وكلما انخفضت درجة اللفظ وجب أن يكون الانخفاض مفسرًا بطبيعة المادة أو المجال الخطابي (السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧)وفي ضوء هذه الضوابط، لا يتعامل البحث مع الجدول السابق بوصفه قائمة نهائية، بل بوصفه أداة مساعدة. فقد ينتقل اللفظ الواحد من درجة إلى أخرى. فـ«يبدو» في جملة «يبدو أن الشكوك ستمتد» يحمل استنتاجًا مبنيًا على قرائن، أما في جملة بلا سياق فقد لا يتجاوز الانطباع. و«لا شك» في مقدمة خطابية قد تكون تقوية حجاجية، أما في نتيجة بحثية مسندة فقد تكون تلخيصًا ليقين تحليلي (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٤ـ المبحث الثالث: الوظائف التداولية لألفاظ اليقين والاحتمال

٤-١- بناء الالتزام المعرفي

أولى الوظائف التداولية لهذه الألفاظ هي بناء الالتزام المعرفي. فالمتكلم حين يقول «لا شك» يعلن أنه يتحمل مسؤولية القضية، وحين يقول «ربما» يعلن أن مسؤوليته محدودة. وهذا الإعلان ليس مباشرًا دائمًا، لكنه مفهوم من المؤشر اللفظي. وتتحول الألفاظ هنا إلى علامات على علاقة المتكلم بقوله، لا على مضمون القول وحده. ولذلك يمكن للفظ صغير أن يغير قيمة الجملة كلها: «حدث التغير» غير «ربما حدث التغير»، و«تؤكد النتائج» غير «تشير النتائج» (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٢).

ويفيد مفهوم الالتزام المعرفي في فهم الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة. فـ«من المتوقع» ليست مثل «من المؤكد»، و«على الأرجح» ليست مثل «ربما». وكلما ارتفعت درجة الالتزام، ضاقت مساحة الاعتراض، وكلما انخفضت اتسعت مساحة التأويل والمراجعة. ولا يعني ذلك أن الخطاب الأعلى يقينًا أقوى دائمًا، لأن القوة العلمية قد تتطلب أحيانًا خفض الالتزام إذا كانت الأدلة غير كافية للقطع (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٤-٢- التحوط العلمي وضبط الادعاء

في الخطاب الأكاديمي، تؤدي ألفاظ الاحتمال وظيفة التحوط. والتحوط هنا ليس ترددًا بل ضبط منهجي. فعندما يقول الباحث: «يمكن القول»، فهو لا يتهرب من النتيجة، بل يضعها في حدود ما تسمح به المادة. وعندما يقول: «تشير النتائج إلى»، فهو يربط النتيجة بالدليل من غير أن يحولها إلى حقيقة مطلقة. وهذه الوظيفة مهمة في الدراسات الإنسانية، لأن موضوعاتها غالبًا قابلة لتعدد التفسير، ولا تخضع للقياس الحاسم دائمًا (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

وتزداد الحاجة إلى التحوط كلما اتسع الحكم أو قلت العينة أو كثرت المتغيرات. فإذا كان البحث مبنيًا على شواهد نوعية، فالأدق أن يقول الباحث: «تكشف العينة» أو «تدل الشواهد المختارة» بدلًا من «تثبت العربية المعاصرة». وبهذا يتحول التحوط إلى علامة على الرصانة العلمية، لا إلى علامة على الضعف (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

٤-٣- التعزيز وبناء السلطة الخطابية

في مقابل التحوط، تقوم ألفاظ اليقين بوظيفة التعزيز. وهي وظيفة مشروعة إذا كان السياق يتطلب تأكيدًا أو إذا كان الدليل قويًا. غير أن التعزيز قد يتحول إلى ضغط حجاجي إذا غاب الدليل. فكلمة «قطعًا» تمنح النص قوة عالية، لكنها تضع على الكاتب عبئًا برهانيًا أكبر. لذلك ينبغي في البحث العلمي ألا تستعمل ألفاظ القطع إلا عند النتائج المستندة إلى تحليل واضح أو عند الحقائق المستقرة (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).وتظهر وظيفة التعزيز أيضًا في الخطاب الثقافي والأكاديمي، حيث يحتاج الكاتب أحيانًا إلى تثبيت موقف أو دفع اعتراض. غير أن الخطاب الأكاديمي يختلف عن المقالة الصحفية؛ فالأولى تستلزم جزمًا محسوبًا، والثانية قد تسمح بدرجة أعلى من التأكيد لأغراض إقناعية. ومن هنا تأتي أهمية تحليل المجال الخطابي قبل الحكم على اللفظ (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

٤-٤- الحجاج وتوجيه المتلقي

تسهم ألفاظ اليقين والاحتمال في توجيه المتلقي. فإذا قدم الكاتب القضية بلفظ يقين، وجه القارئ إلى قبولها بوصفها أساسًا في الحجاج. وإذا قدمها بلفظ احتمال، هيأ القارئ لتعدد النتائج. ولذلك لا تعمل هذه الألفاظ داخل الجملة فحسب، بل تعمل في بناء النص كله. فالكاتب قد يبدأ بمؤشر احتمال، ثم يراكم الأدلة، ثم ينتقل إلى الترجيح أو اليقين المسند. وبذلك يصبح السلم الدلالي حركة حجاجية داخل النص (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٣١؛ أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣)وتظهر هذه الحركة بوضوح في الدراسات الأكاديمية التي تبدأ بسؤال، ثم تعرض شواهد، ثم تنتهي بصيغة مثل «يمكن القول». ومثل هذه الحركة تعني أن اللفظ ليس جزيرة مستقلة، بل جزء من بنية خطابية متنامية (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٣١؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٤-٥- تخفيف المسؤولية الخطابية

من وظائف ألفاظ الاحتمال والنقل أنها تخفف مسؤولية المتكلم عن مضمون الخبر. فقول الكاتب «بحسب التقرير» أو «نقلت مصادر» يختلف عن قوله «أؤكد». وليس معنى ذلك أن المتكلم يتهرب بالضرورة، بل إنه يحدد موقعه من المعلومة: هل هو منتج لها، أم ناقل، أم محلل، أم مرجح؟ وهذه الوظيفة مهمة في الخطاب العلمي؛ لأن الكاتب لا يريد أن يتحمل كامل مسؤولية ما لم يتحقق منه مباشرة (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥)أما في الخطاب الأكاديمي، فتخفيف المسؤولية يظهر في صيغ مثل «يبدو»، و«يمكن القول»، و«قد يشير ذلك». وهي صيغ تسمح للباحث بتقديم استنتاجات حذرة، وتجنب الأحكام القاطعة. ومع ذلك لا ينبغي المبالغة في التخفيف حتى لا يفقد البحث صلابته. فالخطاب الرصين هو الذي يوازن بين التحوط والتعزيز، فيؤكد ما ثبت، ويرجح ما غلب، ويحتمل ما لم يتضح (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

٤-٦- التأدب المعرفي في الخطاب

يمكن النظر إلى بعض ألفاظ الاحتمال بوصفها مظهرًا من مظاهر التأدب المعرفي. فالمتكلم لا يفرض رأيه على المخاطب، بل يترك مساحة للنظر والمراجعة. ويظهر ذلك في عبارات مثل «يمكن القول» و«قد يشير ذلك» و«من المحتمل». وهذه العبارات لا تعمل على مستوى المعرفة فقط، بل

تعمل على مستوى العلاقة بين الكاتب والقارئ؛ فهي تخفف حدة الادعاء، وتمنع ظهور الكاتب بمظهر من يحتكر الحقيقة. ولهذا تكثر في البحوث والدراسات التي تراعي تعدد القراءات (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧)غير أن التأدب المعرفي لا يعني إضعاف النتيجة. فالباحث الرصين يستطيع أن يستعمل التحوط في موضعه، ثم ينتقل إلى تأكيد ما تسمح به المادة. ومن ثم فإن العلاقة بين الكاتب والقارئ تقوم على قدر من التفاوض: الكاتب يعرض دليله ويختار درجة مناسبة له، والقارئ يقيم مدى التناسب بين الصيغة والدليل. وبذلك تؤدي ألفاظ اليقين والاحتمال دورًا تفاعليًا داخل النص (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦)ويفيد هذا التصور في تعليم الطلبة والباحثين كيفية كتابة النتائج. فكثير من البحوث العربية تبدأ بنتائج قاطعة مثل «أثبت البحث» في مواضع لا تتجاوز فيها المادة حدود الاستقراء الجزئي. والصياغة الأكثر دقة قد تكون «أظهرت الشواهد» أو «تكشف العينة» أو «يمكن القول في ضوء المادة». وهذه الصيغ لا تضعف البحث، بل تجعله أكثر انضباطًا ومطابقة لحدود المنهج (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

٥ـ المبحث الرابع: تحليل المدونة التطبيقية الموثقة

٥-١- معايير التحليل

اعتمد تحليل المدونة على خمسة معايير: المؤشر اللغوي، ونوع القضية التي يعدلها المؤشر، والدرجة الدلالية الابتدائية، والقرينة السياقية، والوظيفة التداولية. وقد اختيرت الشواهد بحيث تمثل درجات مختلفة من السلم، وبحيث تنتمي إلى مصادر عربية علمية محكمة. ولا يقصد من الجداول الآتية تقديم اقتباسات مطولة، بل عرض العبارة اللازمة للتحليل مع الإحالة إلى مصدرها.وتتوزع مصادر الشواهد التطبيقية على دراسات عربية منشورة في مجلات علمية محكمة، وقد أُثبت مصدر كل شاهد في خانة الوظيفة/المصدر في الجدولين الآتيين، مع الإبقاء على الجملة المختصرة التي تكفي لفهم التحليل.**جدول (٦-أ): شواهد مختارة من المدونة التطبيقية وتحليلها (١-٨)**

م	الشاهد المقتضب	المؤشر	الدرجة التداولية	الوظيفة/المصدر
١	«السلمية التكميمية ظاهرة لسانية دلالية»	الجملة الاسمية التقريرية	يقين وصفي	تقرير مفهوم أساس في الدرس الدلالي (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠)
٢	«قد تكون حجاجية أو إخبارية أو تكميمية»	قد تكون	إمكان متوسط	فتح بدائل تصنيفية داخل السلم (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢١)
٣	«إذ يترجح المعنى السلمي للفظ أو القول باعتبارات سياقية»	يترجح	ترجيح سياقي	ربط الدرجة بالقرائن والسياق (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣)
٤	«لا يمكن الفصل الحاد بين نوع وآخر من الجهات»	لا يمكن	قطع استبعادي	نفي الفصل المطلق بين الأنواع (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١)
٥	«العربية أوسع في التعبير عن الجهات»	أوسع	تعزيز معرفي	إبراز ثراء العربية في التعبير الجهي (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١)
٦	«أظهرت نتائج الدراسة أن التحوطات جاءت بنسبة أكبر»	أظهرت نتائج الدراسة	يقين مسند	إسناد الحكم إلى نتيجة بحثية (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧)
٧	«قد يختلف استخدام اللغة الأكاديمية وفقًا لاختلاف التخصص»	قد يختلف	احتمال مضبوط	تحوط في تعميم النتيجة (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧)

م	الشاهد المقتضب	المؤشر	الدرجة التداولية	الوظيفة/المصدر
٨	«تُعد التداولية حلقة وصل مهمة بين حقول معرفية عدة»	تُعد	توكيد علمي	تعريف وظيفي للتداولية (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩)

جدول (٦-ب): شواهد مختارة من المدونة التطبيقية وتحليلها (٩-١٦)

م	الشاهد المقتضب	المؤشر	الدرجة التداولية	الوظيفة/المصدر
٩	«وقع الاتفاق بين الدارسين على أنها علم الاستعمال اللغوي»	وقع الاتفاق	يقين إجماعي	تقوية الحكم بإسناده إلى اتفاق الدارسين (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩)
١٠	«تُعد الموجهية من الأنظمة اللغوية»	تُعد	توكيد تعريفي	تقرير مكانة الموجهية في اللغات الطبيعية (المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥)
١١	«للسياق أثر كبير في نظام الموجهية»	أثر كبير	تعزيز سياقي	رفع أهمية السياق في تحديد الجهة (المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥)
١٢	«مما لا شك فيه أن هذا التغير يمسّ اللغة»	مما لا شك فيه	قطع وتوكيد	تعزيز نتيجة في خطاب دلالي (مطير وعراك، ٢٠٢٥، ص. ٢٩)
١٣	«ما يهمنا ههنا هو التغير الدلالي»	ما يهمنا	توجيه تحليلي	تحديد مجال الحكم وتضييق نطاقه (مطير وعراك، ٢٠٢٥، ص. ٢٩)
١٤	«لذا يمكن القول أن علم المصطلح من أكثر العلوم...»	يمكن القول	استنتاج حذر	صياغة خلاصة مع تحوط أكاديمي (عشاشة، ٢٠٢٣، ص. ١٥٦)
١٥	«استهدفت الدراسة الكشف عن نمط العلاقة بين لغة الخطاب الأكاديمي وإستراتيجيات القراءة»	استهدفت	قصد بحثي	تحديد هدف علمي مضبوط (السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦)
١٦	«قد يضعف حضور مركزية المتكلم في بعض السياقات»	قد يضعف	احتمال سياقي	بيان تغير قوة الموجهية بحسب السياق (المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥)

رُتبت الشواهد بحسب درجات السلم لا بحسب تاريخ النشر؛ لأن غرض البحث بيان مراتب الالتزام المعرفي ووظائفها.

٥-١-١- ملاحظة منهجية في قراءة الشواهد

يتعامل هذا المبحث مع الشاهد بوصفه وحدة تحليلية مركبة؛ فالشاهد لا يقدم لفظًا معزولًا، بل يقدم علاقة بين لفظ وقضية وسياق ومصدر. ولهذا فإن عبارة مثل «قد تكون» لا تُقرأ بوصفها أداة احتمال فقط، بل بوصفها علامة على فتح بدائل تصنيفية داخل السلم، في حين أن عبارة «أظهرت

نتائج الدراسة» تقوي الحكم لأنها تسنده إلى نتيجة بحثية موثقة (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧)ولأجل ذلك لم ترتب الشواهد بحسب تاريخ النشر، بل بحسب درجات السلم الدلالي؛ لأن الغرض ليس دراسة تطور الظاهرة زمنيًا، وإنما بيان مراتبها ووظائفها. كما أن الاقتصار على مصادر عربية محكمة يجعل التحليل أكثر قابلية للمراجعة والتحقق من سياقه (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦)وينبغي التنبيه إلى أن النسبة الواردة في جدول التوزيع لاحقًا ليست نتيجة إحصائية عامة عن العربية المعاصرة، بل وصف داخلي للعينة. وقد أُدرجت النسبة لتوضيح تركيبة المدونة وحجم كل درجة فيها، لا لتعميم الحكم على الاستعمال العربي كله. وهذا الضبط ضروري حتى لا تتحول العينة النوعية المحدودة إلى دعوى كلية غير مبررة.

٥-٢- قراءة نتائج الجداول

تكشف الجداول أن مؤشرات اليقين الصريح ظهرت في شواهد متعددة، منها صيغ تقريرية مثل «تعد» وصيغ توكيدية مثل «مما لا شك فيه». وتدل هذه الصيغ على رفع درجة الالتزام بالقضية، لكنها لا تكون رصينة إلا إذا جاءت في سياق علمي يسمح بها أو ساندتها قرينة واضحة. لذلك ميز التحليل بين التوكيد الوصفي، والتوكيد الحجاجي، واليقين المسند إلى نتائج بحثية (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩؛ مطير وعراك، ٢٠٢٥، ص. ٢٩؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧)أما اليقين المسند، فيظهر في الشاهد الذي يستعمل «أظهرت نتائج الدراسة»، حيث لا تأتي القوة من اللفظ وحده، بل من إسناد الحكم إلى نتيجة بحثية. وهذا النمط أكثر ملاءمة للبحث العلمي من الجزم المجرد، لأنه يربط الحكم بمصدره. ويقابله استعمال «يمكن القول» بوصفه خلاصة حذرة؛ فالكاتب يصل إلى نتيجة، لكنه لا يعرضها بوصفها حقيقة مطلقة (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ عشاشة، ٢٠٢٣، ص. ١٥٦)وتظهر صيغ الترجيح والإمكان في شواهد مثل «قد تكون»، و«يترجح»، و«قد يختلف»، و«قد يضعف». وتدل هذه الصيغ على أن القضية أقوى من مجرد الصمت عنها، لكنها لم تبلغ مرتبة القطع. وتتقوى درجة اللفظ أو تضعف بحسب المصدر والسياق؛ فوجودها في دراسة محكمة يجعلها تحوطًا منهجيًا لا ضعفًا في الحجة (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢١؛ أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥)أما ألفاظ التحوط والاحتمال، فوظيفتها الأساسية ضبط حدود الادعاء ومنع التعميم المفرط. فالصيغة الحذرة لا تعني بالضرورة نقصًا في المعرفة، بل قد تكون علامة على وعي الباحث بحدود العينة وبطبيعة الموضوع. ولذلك يتعامل البحث مع هذه الألفاظ بوصفها أدوات مسؤولية علمية حين تُستعمل في مواضعها المناسبة (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦).

جدول (٧): توزيع الشواهد بحسب الدرجة الدلالية في العينة

الدرجة	عدد الشواهد	النسبة من العينة	الدلالة العامة
القطع والتوكيد	٧	٢١,٨٧٥ بالمئة	ظهور في الأحكام التعريفية والنتائج المدعومة أو في التوكيد الحجاجي
اليقين المسند بدليل	٥	١٥,٦٢٥ بالمئة	يرتبط بنتائج الدراسة أو باتفاق الدارسين أو بمصدر معرفي محدد
الترجيح والإمكان	٨	٢٥ بالمئة	يفتح بدائل تصنيفية أو يضبط التعميم ويقبل المراجعة
الإسناد المعرفي	٦	١٨,٧٥ بالمئة	يربط الحكم بمصدر أو نتيجة أو مجال معرفي
التحوط المنهجي	٦	١٨,٧٥ بالمئة	يحدد حدود الادعاء ويدعم الرصانة العلمية
المجموع	٣٢	١٠٠ بالمئة	توزيع نوعي موسع لا يدعي التعميم الإحصائي

النسب وصفية داخل العينة الموسعة فقط، ولا تصلح وحدها للتعميم الإحصائي على العربية المعاصرة.

٥-٣- أثر المجال الخطابي في درجة اللفظ

من أهم ما تكشفه المدونة أن المجال العلمي يؤثر في درجة اللفظ ووظيفته. ففي الخطاب اللساني والدلالي، تأتي صيغ التوكيد لتثبيت المفاهيم الأساسية، مثل السلمية والتطور الدلالي. وفي الخطاب الأكاديمي، تأتي صيغ التحوط مثل «قد يختلف» و«يمكن القول» لتحديد مجال النتيجة وعدم

تجاوز حدود المادة. وهذا يعني أن اللفظ نفسه لا ينبغي أن يحلل منعزلًا عن نوع الخطاب وسياق الاستدلال (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ عشاشة، ٢٠٢٣، ص. ١٥٦)وعليه، فإن استعمال صيغة مؤكدة في تعريف مصطلح أو تقرير نتيجة يختلف عن استعمالها في تعميم واسع غير مسند. وكذلك فإن صيغة الاحتمال في البحث العلمي لا تعني ضعف اللغة، بل تعني ضبط المسؤولية المعرفية. ومن ثم فإن الحكم على رصانة النص لا يكون بعدد ألفاظ اليقين أو الاحتمال، بل بمدى انسجامها مع الدليل والسياق ومصدر المعرفة (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠١؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧).

٥-٤- القرائن الرافعة والخافضة للدرجة

يمكن للقرائن أن ترفع درجة اللفظ أو تخفضها. فاللفظ «قد» يرتفع إذا جاء بعد نتائج أو بيانات، وينخفض إذا جاء بلا قرينة. و«من المرجح» يرتفع إذا نُسب إلى مؤسسة خبيرة، وينخفض إذا جاء منسوبًا إلى رأي فردي غير متخصص. أما «لا شك» فيحتاج إلى دليل يساوي قوته، وإلا فقد يبدو تضخيمًا حجاجيًا. وهنا تظهر أهمية الربط بين اللفظ ومصدر المعرفة.وفي الشواهد المدروسة، رفعت القرائن العلمية درجة بعض الألفاظ؛ فإسناد الحكم إلى «نتائج الدراسة» أو إلى «اتفاق الدارسين» يزيد القوة التداولية للعبارة. وفي المقابل، تخفف صيغ مثل «قد تكون» و«يمكن القول» من درجة القطع حين يكون المقصود فتح بدائل أو تقديم خلاصة حذرة. وهذا يؤكد أن السلم المقترح ليس جامدًا، بل يتحرك بحسب القرائن (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢١؛ عشاشة، ٢٠٢٣، ص. ١٥٦).

٥-٥- تحليل الفئات الأربع في العينة

يمكن جمع الشواهد في أربع فئات كبرى. الفئة الأولى هي فئة اليقين الصريح، وتشمل الصيغ التقريرية والتوكيدية مثل «تعد» و«مما لا شك فيه». وتميل هذه الفئة إلى رفع نبرة النص، لكنها تختلف داخليًا بحسب المقام: فقد تكون تعريفًا علميًا، أو تقريرًا دلاليًا، أو تعزيزًا لحكم قائم على قرائن (البرطيع، ٢٠٢٤، ص. ١٢٩؛ مطير وعراك، ٢٠٢٥، ص. ٢٩)والفئة الثانية هي فئة اليقين المسند، وتمثلها عبارة «أظهرت نتائج الدراسة». هذه الصيغة أكثر رصانة في البحث العلمي من صيغ القطع المجرد، لأنها لا تكتفي بإعلان اليقين، بل تذكر مصدره. ويقترح البحث أن تكون هذه الفئة أكثر حضورًا في الدراسات اللغوية المحلية، لأن المحكم غالبًا ينظر إلى العلاقة بين النتيجة والمادة، لا إلى قوة العبارة وحدها. فالعبارة «أظهرت المدونة» أضبط من «ثبت أن العربية» إذا كانت العينة محدودة.والفئة الثالثة هي فئة الترجيح والإمكان، وتشمل «قد تكون»، و«يترجح»، و«قد يختلف»، و«قد يضعف». وتتقوى هذه الفئة عندما تسند إلى سياق علمي واضح أو إلى تحليل مقرر في مصدر محكم. وتكمن أهميتها في أنها تسمح للباحث بتقديم حكم راجح أو احتمال منظم من غير تحويله إلى حقيقة قطعية (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢١؛ أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٣؛ الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ المقاطي، ٢٠٢٤، ص. ٢٢٨٥).والفئة الرابعة هي فئة الاحتمال والتحوط، وتشمل «قد يكون»، و«ربما»، و«من المحتمل»، و«يبدو». وهذه الفئة أكثر تنوعًا من غيرها؛ فـ«ربما» تميل إلى الانخفاض في السلم، و«من المحتمل» أكثر رسمية وتنظيمًا، و«يبدو» أقرب إلى الاستنتاج من الملاحظة. ولذلك ينبغي ألا توضع كل ألفاظ الاحتمال في رتبة واحدة. فهناك احتمال قائم على قرائن، واحتمال منقول، واحتمال احترازي، ولكل منها وظيفة مختلفة.

٥-٦- مناقشة نقدية للنتائج التطبيقية

تكشف النتائج التطبيقية أن الخطاب العربي العلمي يملك مرونة واضحة في التعبير عن الدرجات المعرفية. غير أن هذه المرونة قد تتحول إلى اضطراب إذا لم يميز الكاتب بين موضع الجزم وموضع الترجيح. ففي البحث العلمي ينبغي أن تكون ألفاظ القطع قليلة ومحسوبة، وأن تتقدم ألفاظ اليقين المسند على اليقين الخطابي، وأن تستعمل ألفاظ الاحتمال حين تكون المادة غير كافية للجزم (الحسن، ٢٠٢٤، ص. ١٤٠٧؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦)ومن الملاحظ أيضًا أن بعض الصيغ العربية ذات طابع مزدوج. فـ«يمكن القول» مثلًا تجمع بين الاستنتاج والتحوط؛ فهي لا تنسحب من النتيجة، لكنها لا تغلقها. و«يبدو» تجمع بين الإدراك والاستنتاج؛ فهي لا تقول إن الأمر ثابت، لكنها لا تجعله مجرد تخمين. أما «بحسب» و«وفقًا لـ» فتجمع بين النقل والإسناد المعرفي، وقد ترفع أو تخفض الالتزام بحسب مكانة المصدر. وهذا يفتح بابًا أوسع لدراسة العلاقات بين الجهة والإسناد المعرفي في العربية.وتؤكد العينة كذلك أن التدرج ليس خطًا واحدًا بسيطًا. فقد تتداخل الدرجات، وقد يجتمع في العبارة الواحدة أكثر من مؤشر. ومن ثم فإن السلم المقترح لا يلغي الحاجة إلى التأويل، بل ينظمها. فمهمة الباحث ليست أن يضع اللفظ في خانة جاهزة فقط، بل أن يفسر لماذا وضعه فيها، وما القرائن التي دعمته. وهذا ما يجعل التحليل اللساني التداولي أقرب إلى القراءة المنهجية للنص منه إلى العد الآلي للمفردات.

٥-٧- القيمة البحثية والضوابط التحريرية للمدونة المصغرة

تمنح المدونة الموسعة البحث قيمة تطبيقية لأنها تنقل الظاهرة من المثال المصوغ إلى الشاهد المنشور، مع الإقرار بأن العينة نوعية محدودة لا تسمح بتعميمات كمية واسعة. وتكمن فائدتها في اختبار السلم المقترح على مادة واقعية موثقة، وفي إتاحة أساس يمكن توسيعه لاحقًا إلى مدونة أكبر تقيس توزع مؤشرات اليقين والاحتمال بحسب المجال الخطابي (أمغار، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠؛ السلمي، ٢٠٢٣، ص. ٤٦)وتقود القراءة التطبيقية إلى ضابط تحريري أساسه التناسب بين قوة اللفظ وقوة الدليل؛ فصيغة مثل «أظهرت الشواهد» أدق من «ثبت أن العربية» في بحث قائم على عينة محدودة، كما أن «ربما» و«من المحتمل» تلائمان القضايا المفتوحة أو الحساسة، في حين لا تستعمل ألفاظ القطع إلا حيث يسندها تحليل واضح أو مصدر موثوق.

٥-٨ توسيع المدونة التطبيقية وتدعيم النتائج بأدلة إضافية

اعتماداً على المراجعة الموسعة أضيفت ستة عشر شاهداً جديداً إلى المدونة، فارتفع عدد الشواهد من ستة عشر إلى اثنين وثلاثين شاهداً. وقد اختيرت الشواهد الجديدة من مصادر عربية محكمة وحديثة في الحجاج والسلم الحجاجي والجهة والكتابة الأكاديمية، ومن مصادر أجنبية تدعم مفهومي التحوط والتعزيز والإسناد المعرفي. والغرض من التوسيع ليس بناء إحصاء شامل، بل اختبار السلم المقترح على سياقات أوسع وأكثر تنوعاً.

جدول (٨): الشواهد الإضافية في المدونة الموسعة (١٧-٣٢)

م	الشاهد المقتضب	المؤشر	الدرجة التداولية	الوظيفة/المصدر
١٧	«الحجج ... تتفاوت في القيمة الحجاجية»	تتفاوت	تدرج حجاجي	بيان اختلاف قوة الأدلة داخل الخطاب (حمد، ٢٠١٨، ص. ٥٦٧-٥٩٨).
١٨	«لا يكتفي فيه المرسل بالإخبار فحسب»	لا يكتفي	قطع استبعادي	نفي الوظيفة الإخبارية المحضة وإثبات الوظيفة الحجاجية (حمد، ٢٠١٨).
١٩	«قد تؤدي بعض الحجج إلى النتيجة نفسها»	قد تؤدي	إمكان متوسط	فتح احتمال تعدد الحجج المؤدية إلى نتيجة واحدة (صابر وحسين، ٢٠٢٣).
٢٠	«تختلف هذه الحجج من حيث قوتها»	تختلف	يقين وصفي	تقرير التفاوت في قوة الحجج (صابر وحسين، ٢٠٢٣).
٢١	«يعد السلم الحجاجي أداة لغوية»	يعد	توكيد تعريفي	تثبيت مفهوم السلم بوصفه آلية لترتيب الحجج (الغامدي والسلمي، ٢٠٢٥، ص. ١٤-٢٨).

إسناد الحكم إلى نتائج بحثية (الغامدي والسلمي، ٢٠٢٥).	يقين مسند	توصلت الدراسة	«وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج»	٢٢
تحديد إجراء منهجي مستقبلي داخل الدراسة (حلبوص ورحيم، ٢٠٢٥، ص. ١٨–٣٢).	قصد بحثي	سيعمد	«سيعمد الباحث إلى تحليل عدد من خطابات...»	٢٣
بيان مقصد التحليل ونتيجته المتوقعة (حلبوص ورحيم، ٢٠٢٥).	غرض تحليلي	للكشف	«للكشف عن أثرها ومحصّلتها»	٢٤
ربط النتيجة بفعل ملاحظة وتحليل (محمد، ٢٠٢٥، ص. ٧٣–٨٩).	يقين إجرائي	رصد البحث	«رصد البحث ظاهرة التراتبية السلمية»	٢٥
رفع قيمة التدرج في تفسير الخطاب (محمد، ٢٠٢٥).	تعزيز حجاجي	أكثر ما يميز	«التدرج في الكلام أكثر ما يميز الخطاب الحجاجي»	٢٦
تقرير مركزية الجهة في اللسانيات (حسانين، ٢٠٢٠، ص. ١٢٠٠–١٢٩١).	توكيد مفهومي	مبحث لساني كوني	«الجهة مبحث لساني كوني»	٢٧
تدعيم فكرة تداخل الدرجات والقرائن (حسانين، ٢٠٢٠).	قطع استبعادي	لا يمكن	«لا يمكن الفصل الحاد بين نوع وآخر من الجهات»	٢٨
تحديد هدف علمي مضبوط (المنتشري، ٢٠٢٥).	قصد بحثي	استهدفت	«استهدفت الدراسة التعرف إلى معايير الكتابة الأكاديمية»	٢٩
ربط النتيجة بإجراء بحثي (المنتشري، ٢٠٢٥).	يقين مسند	خلصت الدراسة	«خلصت الدراسة إلى وجود تسعة معايير»	٣٠

استدلال من التحليل إلى الحكم (عيادي وحرزولي، ٢٠٢٣، ص. ٨-١٩).	استنتاج راجح	يتضح	«يتضح أن اللغة الواصفة ... مبنية وفق نظام إقناعي»	٣١
خفض درجة الحكم مع إبقاء الترجيح قائماً (حمداوي، ٢٠٢٠).	احتمال استنتاجي	يبدو	«يبدو أن غياب الزمن سمة...»	٣٢

٥-٩ مناقشة نقدية موسعة للنتائج التطبيقية

تكشف المدونة الموسعة أن التدرج الدلالي لا يظهر في ألفاظ الاحتمال وحدها، بل يظهر كذلك في صيغ التوكيد والتعريف والإسناد. فصيغ مثل «تعد» و«يعد» تبدو في ظاهرها تقريرية، لكنها تؤدي في الدراسات العلمية وظيفة تثبيت المفهوم قبل الانتقال إلى التحليل. أما صيغ مثل «قد تؤدي» و«يبدو» فتفتح مجالاً للترجيح أو الاستنتاج، ولا يجوز عدها ضعفاً إلا إذا جاءت في موضع يتطلب دليلاً حاسماً.ومن الناحية النقدية، يبين توسيع المدونة أن السلم المقترح يحتاج إلى قراءة مزدوجة: قراءة للفظ وقراءة لمصدر المعرفة. فعبارة «خلصت الدراسة» أقوى من «يمكن القول» لأنها تسند الحكم إلى إجراء بحثي، لكنها لا تبلغ درجة «لا شك» إلا إذا كان الإجراء نفسه كافياً. وبذلك لا يكون الحكم على اللفظ حكماً آلياً، بل نتيجة لموازنة بين الصيغة والدليل والمقام.وتدعم الشواهد الجديدة نتيجة مهمة، هي أن الخطاب الأكاديمي العربي يميل إلى استعمال صيغ قصدية مثل «استهدفت» و«للكشف عن» في مواضع المنهج، وصيغ مسندة مثل «توصلت الدراسة» و«خلصت الدراسة» في مواضع النتائج، وصيغ احتمالية مثل «قد» و«يبدو» في مواضع الفرض أو الاستنتاج الحذر. وهذا التوزيع يؤكد أن وظيفة المؤشر تتغير بحسب موقعه في بنية البحث.وتظهر كذلك حدود البحث بوضوح أكبر؛ فالمدونة الموسعة ما تزال نوعية وليست إحصائية، لكنها أقوى من المدونة الأولى لأنها تضيف حقولاً خطابية جديدة: القانون، والخطابة، والسرد، والكتابة الأكاديمية، والجهة. ولذلك تصلح النتائج بوصفها أساساً لتحليل أوسع لا بوصفها حكماً نهائياً على العربية المعاصرة كلها.

٦. النتائج

١- تبيّن أن ألفاظ اليقين والاحتمال في العربية المعاصرة تنتظم في سلم دلالي تداولي متعدد الدرجات، ولا تنحصر في ثنائية القطع والشك.

٢- تتحدد قوة المؤشر اللغوي من تفاعل المعنى المعجمي مع القرينة السياقية، ولا سيما مصدر المعرفة ونوع الخطاب وموضع العبارة في الحجاج النصي.

٣- تميّز الدراسة بين اليقين المعرفي المسند إلى دليل أو نتيجة، واليقين الخطابي الذي يعتمد على قوة الصيغة؛ وهذا التمييز ضروري لتقويم رصانة الاستعمال الأكاديمي.

٤- تؤدي صيغ الاحتمال والتحوط، مثل «قد»، و«ربما»، و«يمكن القول»، وظيفة منهجية في ضبط حدود الادعاء، ولا تدل بالضرورة على ضعف الحجة.

٥- يتداخل الإسناد المعرفي مع الجهة المعرفية؛ فعبارات مثل «أظهرت النتائج»، و«بحسب»، و«وفقًا لـ» تحدد مصدر المعرفة، وتؤثر في درجة الالتزام بالقضية.

٦- أظهرت المدونة الموسعة أن صيغ الترجيح والإمكان والتحوط تكثر في المواضع التي تتطلب حذرًا علميًا، بينما تظهر صيغ التوكيد حيث تكون القضية مسندة إلى تعريف أو نتيجة أو اتفاق علمي.

٧- يسهم المجال الخطابي في تفسير المؤشر؛ فالصيغة الواحدة قد تؤدي وظيفة مختلفة بحسب ورودها في خطاب لساني، أو أكاديمي، أو دلالي، أو تداولي.

٨- يمثل السلم المقترح أداة أولية صالحة لتحليل الخطاب العربي المعاصر، مع حاجته إلى توسيع تطبيقي في مدونات أكبر وأكثر تنوعًا.

٩- بينت الشواهد الإضافية أن صيغ الإسناد مثل «توصلت الدراسة» و«خلصت الدراسة» تمثل منطقة وسطى بين الجزم اللفظي واليقين البرهاني، لأنها تستمد قوتها من الإجراء البحثي لا من اللفظ وحده.

١٠- أظهر توسيع المدونة أن الخطاب الحجاجي والقانوني والأكاديمي يتقاطع في فكرة التدرج، لكنه يختلف في الغاية؛ فالتدرج في الحجاج موجه إلى الإقناع، أما في الكتابة الأكاديمية فموجه إلى ضبط الادعاء.

١١- تؤكد المقارنة مع الأدبيات الأجنبية أن العلاقة بين التحوط والتعزيز ليست علاقة تضاد مطلق، بل علاقة توزيع وظيفي يتأثر بالتخصص وبحجم الدليل وبنوع الجمهور العلمي.

٧. الاستنتاجات

يخلص البحث إلى أن العربية المعاصرة تمتلك منظومة دقيقة للتعبير عن درجات الالتزام المعرفي، وأن هذه المنظومة لا تعمل على مستوى اللفظ المفرد فحسب، بل داخل بنية خطابية تشمل الدليل والمصدر والمقام والمخاطب. فاختيار الكاتب لصيغة مثل «لا شك» أو «ربما» ليس اختيارًا معجميًا محايدًا، بل هو تحديد لموقعه من القضية ولمقدار المسؤولية التي يتحملها إزاء الحكم المطروح.وتؤكد الدراسة أن الرصانة العلمية لا تتحقق بالإكثار من ألفاظ الجزم ولا بالإفراط في صيغ التحوط، بل تتحقق بالتناسب بين قوة العبارة وقوة الدليل. فالجزم يكون مناسبًا حيث يقوم الحكم على سند واضح، والترجيح يكون ملائمًا عند غلبة أحد الاحتمالات، أما الاحتمال والتحوط فيؤديان وظيفة منهجية حين تكون المادة محدودة أو قابلة لتعدد التأويل.كما يبيّن التحليل أن الجمع بين الدلالة والتداولية يتيح فهمًا أعمق لألفاظ اليقين والاحتمال؛ لأن قيمة المؤشر لا تُستمد من المعجم وحده، بل من علاقته بالقرائن والسياق ومصدر المعرفة. وبذلك يقدم البحث أساسًا قابلًا للتطوير في دراسة الخطاب الأكاديمي العربي وتحسين صوغ نتائجه واستنتاجاته.

٨. التوصيات

١- توسيع المدونة في أبحاث لاحقة لتشمل عددًا أكبر من الشواهد في الخطاب الأكاديمي واللساني والإعلامي، مع تحليل كمي لتكرار كل مؤشر.

٢- بناء قائمة عربية معيارية لألفاظ اليقين والاحتمال، مصنفة بحسب الدرجة الدلالية والوظيفة التداولية والسياق الملائم للاستعمال.

٣- توظيف مفهوم التحوط والتعزيز في تعليم الكتابة الأكاديمية العربية، حتى يميز الباحث بين مواضع الجزم ومواضع الترجيح والاحتمال.

٤- توسيع دراسة العلاقة بين الجهة المعرفية والإسناد المعرفي في العربية، ولا سيما في صيغ «بحسب»، و«وفقًا لـ»، و«تشير النتائج».

٥- مقارنة استعمال ألفاظ اليقين والاحتمال بين الخطاب الأكاديمي والخطاب الإعلامي والخطاب الثقافي، للكشف عن أثر المجال الخطابي في قوة المؤشر.

٦- اعتماد الشواهد المنشورة في الدراسات اللسانية التطبيقية بدل الاقتصار على الأمثلة المصوغة، مع مراعاة قابلية الشاهد للتحقق والمراجعة.

٩. خاتمة

سعى البحث إلى تحليل التدرج الدلالي في ألفاظ اليقين والاحتمال في العربية المعاصرة من منظور لساني تداولي. وقد بين أن هذه الألفاظ ليست مفردات معجمية هامشية، بل أدوات مركزية في بناء الموقف المعرفي داخل الخطاب. كما أظهر أن التدرج لا ينفصل عن السياق، وأن القيمة الفعلية للفظ تتشكل من تفاعل المعنى المعجمي مع القرائن ومصدر المعرفة ومجال الخطاب. ومن خلال المدونة التطبيقية الموثقة، اتضح أن العربية المعاصرة تستعمل طيفًا واسعًا من المؤشرات التي تسمح للكاتب بأن يجزم، أو يرجح، أو يحتمل، أو ينقل، بحسب ما تتيحه المادة.وتكمن القيمة الأساسية للبحث في أنه يقدم نموذجًا إجرائيًا قابلًا للتطوير والتوسيع، يجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي، ويقترح معيارًا عمليًا لصياغة النتائج في البحوث العربية. ولا يدعي البحث أنه أغلق الموضوع، بل يقترح أساسًا يمكن البناء عليه في دراسات أوسع، ولا سيما في تحليل الخطاب الأكاديمي العربي وتطوير معايير دقيقة للكتابة البحثية الرصينة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أمغار، إبراهيم. (٢٠٢٠). السلمية التكميمية في اللغة العربية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ٢٨(٨)، ١٢٠–١٤٧.

البرطيع، وردة. (٢٠٢٤). قراءة في النظريات التداولية وقواعد الخطاب. مجلة الإيسيسكو للغة العربية، ١(١)، ١٢٩–١٥٥.

الحسن، أشواق عبد الرحمن. (٢٠٢٤). الاستراتيجيات التفاعلية في الكتابة الأكاديمية: استكشاف التحوط والتعزيز في الأوراق البحثية بين التخصصات الإنسانية والعلمية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، ٣٧(٢)، ١٤٠٧–١٤٤٢.

حسانين، أحمد محمد عبد الرحمن. (٢٠٢٠). إشكالات الجهة في المنطق واللسانيات: دراسة تطبيقية في رواية «ثرثرة فوق النيل» لنجيب محفوظ. مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، ٣٩(٢)، ١٢٠٠–١٢٩١.

حلبوص، علي عبد الرحمن، ورحيم، علي عبد الرسول. (٢٠٢٥). السلم الحجاجي وتطبيقاته في الخطاب العربي: الخطاب الأكاديمي اختيارًا. International Journal on Humanities and Social Sciences، (٦٥)، ١٨–٣٢ . https://doi.org/10.33193/IJoHSS.65.2025.802

حمداوي، جميل. (٢٠٢٠). الجهة في اللغة العربية. مجلة دراسات استشراقية، (٢١)، ١٥٢–١٧٤. https://doi.org/10.35518/1401-000-021-007

حمد، رجاء محسن. (٢٠١٨). السلم الحجاجي في كتاب الإمام علي (ع) لمالك الأشتر لما ولاه مصر. مجلة اللغة العربية وآدابها، ١(٢٧)، ٥٦٧–٥٩٨. https://doi.org/10.36318/jall/2018/v1.i27.6623

السلمي، فواز صالح. (٢٠٢٣). لغة الخطاب الأكاديمي في الرسائل العلمية وعلاقتها باستراتيجيات القراءة البحثية التي يمارسها طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج وطرق التدريس. مجلة كلية التربية (أسيوط)، ٣٩(٨)، ٤٦–٨٩.

السويط، سليمان شلال، والعتيبي، غازي عوض. (٢٠٢١). السلم الحجاجي في كتاب البخلاء للجاحظ. مجلة كلية دار العلوم، ٣٨(١٣٣)، ١٤٥–١٩٧.

صابر، توانا قادر، وحسين، دلّسوّز جعفر. (٢٠٢٣). توظيف السلالم الحجاجية في القصص القصيرة: قصص زكريا تامر أنموذجًا. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ٢(٩٥)، ٥٥٩–٥٩٤. https://doi.org/10.57592/djhr.v2i95.2870

عشاشة، صورية. (٢٠٢٣). طرائق وضع المصطلحات وآليات توليدها في اللغة العربية: دراسة نظرية. مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، ٤(١٦)، ١٥٦–١٧١.

عيادي، منى، وحرزولي، العزوزي. (٢٠٢٣). السلالم الحجاجية في التفسير اللغوي للقرآن الكريم: دراسة في كتاب الدر المصون للسمين الحلبي. مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، ١٥(٢)، ٨–١٩.

الغامدي، شروق بنت مساعد، والسلمي، ياسر بن عبد العزيز. (٢٠٢٥). السلالم الحجاجية في الأحكام الجزائية في المحاكم الإدارية السعودية لعام ١٤٣٧هـ. Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences، (١٢١)، ١٤–٢٨ . https://doi.org/10.33193/JALHSS.121.2025.1438

محمد، رنا وليد. (٢٠٢٥). السلميات الحجاجية في ضوء خطبة الحجاج بن يوسف الثقفي. مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢١(١/ج١)، ٧٣–٨٩. https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss1/Pt1.805

المقاطي، فيصل بن سعد. (٢٠٢٤). خصائص نظام الموجهية في اللغات الطبيعية. مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، ٤٣(٣)، ٢٢٨٥–٢٣٣٦.

المنتشري، عبد الله بن دخيل الله. (٢٠٢٥). معايير الكتابة الأكاديمية وتحدياتها لدى طلبة الدراسات العليا التربوية. مجلة البحث العلمي في التربية، ٢٦(١٠)، ١–١٥. https://doi.org/10.21608/jsre.2025.404522.1810

مطير، صابرين خليف، وعراك، محمود حمود. (٢٠٢٥). التطور الدلالي: رؤية نقدية بين الحاضر والماضي في سياق التنمية المستدامة. مجلة كلية التربية، جامعة واسط، ٦٠(٣)، ٢٩–٣٦.

المراجع الأجنبية

Aikhenvald, A. Y. (2004). Evidentiality. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oso/9780199263882.001.0001

Aikhenvald, A. Y. (Ed.). (2018). The Oxford handbook of evidentiality. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780198759515.001.0001

AlGhamdi, G. A., & Alyousef, H. S. (2022). The construction of knowledge claims in three disciplines: An exploration of hedging and boosting strategies in research articles written in English by Arab and Anglophone writers. Journal of Language and Education, 8(2), 31–47. https://doi.org/10.17323/jle.2022.12363

Al-Mudhaffari, M., Hussin, S., & HoAbdullah, I. (2020). Interactional strategies in L2 writing: An exploration of hedging and boosting strategies in applied linguistics research articles. International Journal of Arabic-English Studies, 20(1), 171–186. https://doi.org/10.33806/ijaes2000.20.1.9

Boye, K. (2012). Epistemic meaning: A crosslinguistic and functional-cognitive study. De Gruyter Mouton. https://doi.org/10.1515/9783110219036

Hyland, K. (2005). Stance and engagement: A model of interaction in academic discourse. Discourse Studies, 7(2), 173–192. https://doi.org/10.1177/1461445605050365

Liu, C., & Tseng, M.-Y. (2021). Paradigmatic variation in hedging and boosting: A comparative study of discussions in narrative inquiry and grounded theory research. English for Specific Purposes, 61, 1–16. https://doi.org/10.1016/j.esp.2020.08.002

Narrog, H. (2012). Modality, subjectivity, and semantic change: A cross-linguistic perspective. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199694372.001.0001

Nuyts, J., & van der Auwera, J. (Eds.). (2016). The Oxford handbook of modality and mood. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199591435.001.0001

Palmer, F. R. (2001). Mood and modality (2nd ed.). Cambridge University Press.